القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة

د. نهى قاطرجي

أستاذ بجامعة الإمام الأوزاعي - بيروت

ملخص الدراسة

تعارفت المجتمعات الإنسانية منذ ظهور الرسالات السماوية والفلسفات الأرضية، على أن الأسرة تخضع في تأسيسها ووظائفها إلى القيم والتشريعات الدينية. إلا أن هذا المفهوم بدأ يتغير تدريجيًّا منذ مطلع القرن الماضي بعد التحولات العلمية والفكرية التي طرأت على هذه المجتمعات. وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير كبير في تكوين وخصائص وقيم الأسرة في الغرب. تجلى ذلك في عزوف الشباب عن الزواج، وفي زواج الشاذين جنسيًّا، وفي تغير مفهوم الزنا، وفي إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج.

لقد كان من نتائج هذا الواقع أن بدأت المجتمعات الغربية تشهد تراجعًا في القيم الأخلاقية، لصالح قيم جديدة على رأسها: الفردية، والمنافسة، ومبدأ المنفعة، وحب المادة، وإهمال الجانب الروحي والمعنوي للعلاقة بين أفراد الأسرة. وهو ما أدى إلى تفكك الأسر داخل هذه المجتمعات، وانتشار الأمراض الجنسية، وتعاطي المخدرات، وارتكاب الجرائم.

لقد كان من نتائج الانفتاح الإعلامي، وانتشار بعض المفاهيم الخاطئة حول الأسرة لدى بعض المسلمين، وضعف الرقابة الذاتية والعامة، أن بدأت القيم الغربية تنتقل تدريجيًّا إلى المجتمعات الإسلامية. فضعفت العلاقات الأسرية، وازداد عزوف الشباب عن الزواج، وتراجعت علاقة المودة والتراحم والاحترام المتبادل داخل هذه الأسرة.

ومن أهم العوامل الخارجية التي كان لها دور في بروز هذا الواقع الجديد، نظام العولمة الذي استخدم وسائل الإعلام من أجل نقل ثقافة المادة والعنف والإثارة الرخيصة.

أما العوامل الداخلية فتكمن في سوء فهم الدين الإسلامي ومقاصده الشرعية عند بعض أبناء المسلمين. إضافة إلى بعض الممارسات القضائية المنحازة في كثير من الأحيان لصالح الرجل، وإلى انتشار بعض الأعراف الموروثة الخاطئة والبعيدة عن ثوابت الشرع الحنيف.

أخيرًا، فإن إصلاح أي خلل قد يطرأ على الأسرة المسلمة ينبغي أن يتم في إطار مرجعيتها الأولى: كتاب الله وسنة نبيه، وبالتعاون بين الأفراد والدول وأجهزة التعليم، وأجهزة الإعلام، ومؤسسات المجتمع بأنواعها كافة. وعلى عاتق هذه المرجعيات تقع مهمة التثقيف وتنوير الرأي العام الداخلي والخارجي لمواجهة الأعداء وفضح أهدافهم.

القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة

د. نهى قاطرجي

أستاذ بجامعة الإمام الأوزاعي - بيروت

تعد الأسرة المسلمة بخصوصيتها الثقافية القيمية وباعتبارها لبنة المجتمع المسلم وركيزته الرئيسة، تعد في صدارة مشهد الحروب القيمية التي تستهدف ثوابت الأمة وبنيتها الأساسية. ولم ترد لفظة الأسرة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، بل استُخدمت ألفاظ أخرى للتعبير عنها، منها لفظ الأهل، كما في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾[هود: ٤٥]. ووردت أيضًا بلفظ العشيرة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]. كذلك رُكز على معاني الزواج والتزويج للإشارة والدلالة إلى معنى الأسرة والعائلة.

أما في اللغة فقد ورد تعريف الأسرة بأنها الدِّرْعُ الحصينة، والعشيرة، ومن الرجل الرهط الأدنون[1]؛ لأنه يتقوى بهم.

تتأسس الأسرة في الإسلام إثر عقد شرعي يوقّع بين رجل وامرأة، ويترتب عليه وظيفتهما الأساسية وهي إنجاب الأطفال. وتتحدّد بنتيجته مسئوليتهما في تربية الأبناء، وتنشئتهم على قواعد الإيمان وفضائل الأخلاق.

هذا المفهوم للأسرة لا يقتصر على الإسلام، بل إنه مفهوم تعارفت عليه المجتمعات منذ بدء التاريخ؛ حيث اتفقت الرسالات الثلاث الكبرى على أن الأسرة مؤسسة تخضع في تأسيسها ووظائفها ومسئولياتها إلى التشريع الديني.

وهذا التعريف لا يتعلق بالدين واللغة فقط، بل إن علماء الاجتماع عرّفوا الأسرة بأنها «جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة: إشباع الحاجات العاطفية، والقيام بالأدوار التربوية، وتهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء».[2]

لقد اختلف مفهوم الأسرة المعاصر عما اتفقت عليه الرسالات والشرائع والعلماء عبر التاريخ؛ حيث صار يلحظ ابتداء من مطلع التسعينيات من القرن الماضي بعض التعريفات المختلفة للأسرة التي بدأت تأخذ بالاعتبار التحولات العالمية التي طرأت على نظام الأسرة في العالم. فجاء في موسوعة «لاروس الكبرى» الطبعة الجديدة التعريف التالي: «الأسرة مجموعة شخصين أو أكثر بينهما علاقة قرابة، سواء ضاقت أو اتسعت». وهذا التعريف اهتم بإدماج أنواع الأسر، كما راعى وجود أنواع أخرى في المدى المنظور. وهو تعريف محايد لا يهتم بتحديد

(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م ج٢، ص ٦.

(٢) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة.. الآليات وطرق المواجهة، مركز باحثات لدراسة المرأة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م، ص ٣٤٩.

مسئوليات الأســـرة ووظائفها، ولا بالأخلاقيات التي تقوم عليها الأسرة التقليدية.[١]

وهذا التعريف يتفق مع الدعوات الدولية إلى تغيير أشكال الأســـرة ووظائفها. فقد دعت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى التغيير «في الدور التقليدي للرجل ودور المرأة والأسرة والمجتمع». بينما أكـــدت وثيقة مؤتمر بكين على «أن للأسرة أنواعًا وأنماطًا تختلف حسب المجتمع».[٢]

مـــن هنـــا تأتي أهميـــة هذا البحث والـــذي هو تحت عنوان «القيم الغربية وأثرها على كيان الأسرة المسلمة» في هذا الوقت بالذات بعد أن بدأت تظهر على الأسرة المسلمة بعض التغيرات والتأثيرات الغربيـــة على تكوينها ووظائفها ومسئوليات أفرادها.

تعتبر الأسرة في الغرب من أهم المؤسسات التـي تضـررت بعـد الثـورة الصناعيـة في مطلع القرن الماضي. ومن المعروف أن هذه الثورة كان لها السَّـبق في إخراج المرأة من بيتها وأسـرتها، وإقناعها بأهمية دورها الإنتاجي في المجتمع.

تمهيد:

لم يُعرف عن أحد من العلماء العرب استعماله لكلمة «القيم» بالمعنى الذي يُستعمل اليوم، والمترجمة حرفيًا من كلمة Value الإنجليزيـــة[٣]. أما الكلمة التي تقابل لفظة القيم في اللغة العربية؛ فهي ما يُعرف بالأخلاق. وهي تسمية تكررت عند الحديث عن الجانب الفلسفي وتداخلت مع لفظتي «القيم» و«المثل العليا».[٤]

وتعتبر دراســـة القيم بابًا من أبواب علم الفلســـفة، أو ما يُعـــرف بـ «علـــم القيـــم» axiology، وأول من تحدث عن هذا العلم هو «الفيلســـوف الألماني نيتشه، والبرجماتيون؛ حســـب ما أجمـــع عليه أغلب مؤرخي الفلسفة». [٥]

ويعتبـــر الفلاســـفة أن القيم ثلاثة هـــي: الجمال والخير والحـــق. والبعض الآخر أضـــاف إليها قيمة رابعة أسموها القيمة الدينية. إلا أنهم لم يعطوا للدين دورًا سوى حماية القيم الثلاث الأولى.

ويختلف دور القيم في الإسلام عنه عند فلاسفة الغرب في أمور عدة منها :

١- مصدر القيم في الإسلام هو الوحي الإلهي، بينما مصدر الشـــرائع الوضعية هو البشـــر، ولهذا فالقيمة هنا نسبية. [٦]

٢- للقيمة في الإســـلام خصائص ومميزات عامة، فهي مطلقة؛ لأنها من عند الله عز وجل، وهي معايير مسلَّمة بين جميع أفراد المجتمع أو غالبيتهم، لا تتغير بتغيـــر الزمان والمـــكان. وهي تجمع بـــين حق الفرد وحق الجماعة، وبين الســـعادة الدنيوية والسعادة في الآخرة.

٣- دور المجتمع المســـلم في حماية قِيَمه. وعليه أن «يتخذ في سبيل حمايتها عددًا من الإجراءات التي قد يكون منها معاقبة المخالف عقابًا بدنيًا أو عقابًا معنويًا كالإهمال والاحتقار». [٧]

أولاً: القيم الغربية وأثرها على الأسرة الغربية:

تعتبر الأســـرة في الغرب من أهم المؤسســـات التي تضـــررت بعـــد الثـــورة الصناعية في مطلـــع القرن الماضي. ومن المعروف أن هذه الثورة كان لها السَّـــبق في إخراج المرأة من بيتها وأســـرتها، وإقناعها بأهمية

(١) عبـــد الهادي بو طالب، مفهوم الأســـرة ومســـئوليتها فـــي الديانات والإعلانـــات العالمية ومواثيق الأمم المتحدة، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ٢٠٠١م، ص ١٥٩.

(٢) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، ص ٣٥٠.

(٣) ناصر الدين الأسد، نظرات في لغة المصطلح وفي مضمونه، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، ص ٤٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٥٣.

(٥) ثريا التركي، تغير القيم في العائلة العربية، الأسكوا، ١٩٩٥م، ص١٦.

(٦) المرجع السابق، ص ٣٨.

(٧) عبـــد الله بن ناصر الصبيح، التغيُّـــر الاجتماعي وصراع القيم، ملحق مجلة البيان، عدد ٢٧١، ربيع الأول ١٤٣١هـ، ص ١٩.

دورها الإنتاجي في المجتمع. كان ذلك بسبب التوسع الاستعماري، وحاجة المصانع إلى الكثير من الأيدي العاملة، وذهاب الرجال إلى الحروب وموتهم فيها بأعداد كبيرة، وخاصة أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م). كذلك فإن إشراك النساء بالعمل هدف إلى تخفيض راتب الرجل وإجباره على الخضوع لشروط أصحاب المصانع.

أ- مصادر القيم الغربية:

بعد انتصار الثورة الفرنسية عام١٧٨٩م، وبداية ظهور الاكتشافات العلمية وما تلاها من بوادر الثورة الصناعية، دعا الفكر الفلسفي الغربي إلى تقديس العقل البشري تقديسًا مطلقًا، وإلى فصل الدين عن الدولة.

وظهرت؛ نتيجة لهذا الواقع الجديد، بعض الدعوات الفلسفية المناهضة للدين، مثل المذهب النسبي القائم على الشك في الحقائق المطلقة، والنزعة البرجماتية أي النفعية. كما كثرت الدعوات «إلى تحرير الأخلاق من سلطة المعتقدات الدينية، حتى لا تقوم على الخوف من عذاب جهنم، ولا على الطمع في نعيم الجنة، فضلاً عن تحريرها من سلطة رجال الكنيسة».[١]

لقد تجلت مساعي أهل الحداثة الغربيين عند دعوتهم إلى فصل الأخلاق عن الدين في اعتماد ثلاثة مبادئ هي:

١- مبدأ الإنسانية الذي يقضي بأن الإنسان قادر على أن يأخذ زمامه بيده، ويحدد مصيره بنفسه من دون حاجة إلى الاستعانة بقوة غيبية أو التوكل على موجود متعالٍ.

٢- مبدأ العقلانية الذي يعتبر أن العقل هو السلطان الداخلي الذي يستطيع لوحده أن يصدر أحكامه على جميع الأشياء.

٣- مبدأ الدنيوية الذي يدعو إلى التمتع بالدنيا دون التفكير بالآخرة، على اعتبار أن الحياة الدنيا هي مستقر الإنسان ومآله.[٢]

وقد كان لهذه المبادئ الأثر الكبير على نظرة المجتمع الغربي إلى الحياة الإنسانية والعلاقات الاجتماعية، وخاصة على مفهوم الأسرة في الغرب.

ب- واقع الأسرة الغربية المعاصرة:

يشهد العالم الغربي اليوم تغيرًا كبيرًا في تكوين وخصائص وقيم الأسرة التي تشكل الخلية الأولى للمجتمعات الإنسانية، وأبرز مظاهر هذا التغيير يمكن لمسه فيما يلي:

١- العزوف عن الزواج:

نتيجة سيطرة الرغبة الجامحة بالإشباع المادي لدى الإنسان الغربي، وقوانين الطلاق المجحفة بحق الرجل، وخروج المرأة إلى العمل، والدعوات المتطرفة إلى الحرية الفردية والإباحية الجنسية؛ فقد ازداد عزوف الشبان والشابات عن الزواج، هربًا من مسئولية الحياة الزوجية. وقد نشرت في هذا المجال صحيفة «بردفيل» النمساوية تقريرًا يظهر فيه أن الشعب النمساوي تحول إلى شعب من العازبين. فالإحصاءات التي نُشرت في شهر أبريل (نيسان) من عام ٢٠٠٠م أشارت إلى أن في النمسا اليوم حوالي ٩٧٦ ألف عازب (من مجموع السكان البالغ ٧،٩ مليون)، وأن عددهم سيرتفع عام ٢٠٣٠ إلى ١،٢٧ مليون عازب.

وهذه الأرقام الخاصة بالنمسا لا تختلف كثيرًا عن باقي الدول الغربية، فقد أشارت دراسات حديثة قامت بها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أنه من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ سينقص عدد السكان في إيطاليا ١٦

(١) طه عبد الرحمن، ما بعد الأسرة وما بعد الأخلاق، انقلاب قيم الحداثة، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٣١٥.

(٢) سعيد بن سعيد العلوي، الأسرة والقيم في عالم اليوم، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص ٣١٦.

مليونًا، وفي كل من ألمانيا وإسبانيا ٩ ملايين، وروسيا ٢٦ مليونًا، واليابان ٢٢ مليونًا، وكذلك سيحدث تناقص في أمريكا وبريطانيا وكوريا الجنوبية.[١]

ويأتي العزوف عن الزواج نتيجة انتشار ما يُعرف في تلك المجتمعات بالمساكنة، فقد وصف تقرير للمعهد القومي للدراسات الديموجرافية في فرنسا الزواج بأنه «عادة روتينية أقلع عنها الكثيرون، وأنه في عام ١٩٩٧م على سبيل المثال، فإن ٣٠٪ من علاقات التعايش بين رجل وامرأة تتم بدون زواج».[٢]

٢- التغير في أشكال الأسرة :

حيث بدأت تظهر أشكال جديدة للأسرة لم تكن معروفة من قبل، على رأسها الأسر المكونة من زوجين متماثلين في الجنس؛ حيث تم إقرار زواج الشواذ جنسيًّا في ستة بلدان في العالم، هي: النرويج، هولندا، بلجيكا، إسبانيا، كندا، وولاية ماساتشوستس الأمريكية.[٣]

٣- الإنجاب خارج إطار الزواج :

وفي هذا الإطار نشرت صحيفة U.S.A. TO DAY الأمريكية في عددها الصادر في ٢٨ يناير عام ١٩٩٧م، تقريرًا حول تضاعف عددت الأمهات من دون زواج في الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٠- ١٩٩٢م، ويذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة السادسة في قائمة البلدان في هذا المجال.[٤]

وفي دراسة عن أوروبا نشرت مجلة NEWSWEEK الأمريكية في عددها الصادر في ٢٠ يناير ١٩٩٧م [٥] نتائج أحد التقارير الرسمية الصادرة في عام ١٩٩٤م

(١) جاسم محمد المطوع، التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، أغسطس ٢٠٠٢م، ص ٢٢٣.
(٢) مازن بن صالح مطبقاني، الغرب من الداخل، الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، ص ١١.
(٣) النرويج تسمح بزواج الشاذين جنسيًا، صحيفة الوئام الإلكترونية.
(٤) أحمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، رؤية من الداخل، دمشق، دار القلم، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص٦٤.
(٥) المرجع السابق، ص ٤٦.

حول نسبة الولادة لأطفال خارج إطار الزواج، وجاءت النتائج على الشكل التالي: السويد ٥٠٪، الدانمارك ٤٦،٨٪، النرويج ٤٥،٩٪، فرنسا ٣٤،٩٪، المملكة المتحدة ٣٢٪، فنلندا ٣١،٣٪، هولندا ٣١،١٪، النمسا ٢٦٪، أيرلندا ١٩،٧٪ البرتغال ١٧٪، ألمانيا ١٥،٤٪، لوكسمبورج ١٢،٩٪، بلجيكا ١٢،٦٪، إيطاليا ٧،٣٪، اليونان ٢،٩٪.[١]

علمًا بأن هذه الأرقام في ارتفاع متزايد. ففي فرنسا تشير الإحصاءات الصادرة عام ٢٠٠٨ إلى أن نسبة الولادات غير الشرعية فاقت تلك الشرعية.[٢]

٤- تراجع معدلات الإنجاب:

وتشكل هذه القضية أبرز تحدّ يواجه الأسرة الغربية اليوم مما دفع ببعض المسئولين إلى دق ناقوس الخطر، خوفًا على دولهم من التلاشي؛ نتيجة تراجع عدد المواليد وزيادة نسبة الشيوخ.

وتؤكد الإحصائيات الرسمية هذه القضية؛ حيث ذكر التقرير السنوي للحكومة البريطانية عام ١٩٩٣م أن حجم الأسرة البريطانية انخفض من ٢,٩ فرد عام ١٩٧١م إلى ٢,٤ فرد عام ١٩٩٣م.[٣]

وينطبق الأمر نفسه على الأسرة الأمريكية؛ حيث نشرت صحيفة أمريكية أن نسبة العائلات المكونة من أبوين في الولايات المتحدة قد انخفض انخفاضًا ملحوظًا بحيث أصبحت عائلة واحدة فقط من بين كل أربع عائلات أمريكية يعيش بينهما الأب والأم في منزل واحد. وتقول الإحصائيات: إن نسبة عائلات الأبوين كانت تشكل ٤٠٪ من نسبة العائلات الأمريكية في عام ١٩٧٠م، وبحلول عام ١٩٩٠م انخفضت هذه النسبة إلى ٢٦,٣٪، ووصلت في عام ١٩٩٥م إلى ٢٢,٥٪.[٤]

وقد عمد هؤلاء من أجل إيجاد حل لمشكلاتهم، إلى اتخاذ خطوات عدة، منها:

أ- فتح باب الهجرة للشباب من أجل العلم والعمل، وفي هذا المجال يشير التقرير المذكور أعلاه إلى أن الأسر البريطانية من أصل هندي أو باكستاني أكبر حجمًا من الأسرة البريطانية الأصلية.[٥]

أدى هذا التزايد في عدد المهاجرين إلى ارتفاع الأصوات المنددة بهذا التزايد، خاصة تجاه الهجرة الإسلامية التي يعتبرونها تشكل خطرًا على وجود وكيان وسياسة هذه الدول. وهذا الأمر هو الذي دفع بالسياسي «جان ماري لوبان»[٦] في إطار حملاته للانتخابات الفرنسية إلى القول: «قريبًا سيغلب على مارسيليا سكانها المسلمون، فهذه الهجرة هي أشبه بحركة استعمارية».[٧]

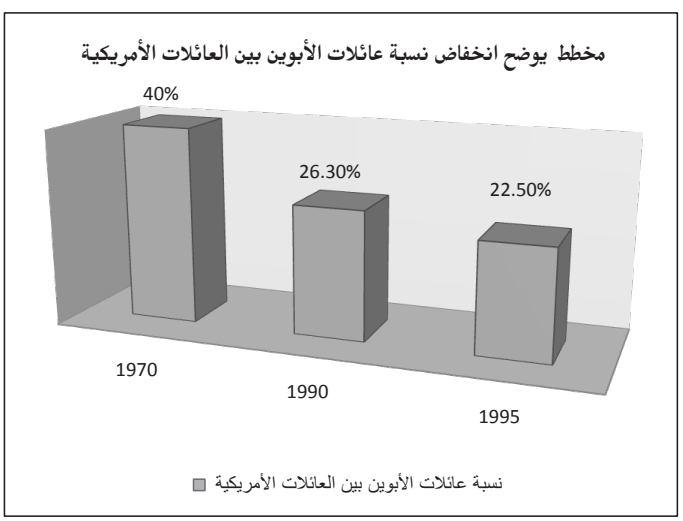

(١) المرجع السابق، ص ٦٩.
(٢) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، ص ٣.
(٣) مازن بن صالح مطبقاني، الغرب من الداخل، الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، ص ٩.
(٤) المرجع السابق، ص ١٠.
(٥) المرجع السابق، ص ٩.
(٦) سياسي فرنسي، رئيس ومؤسس حزب الجبهة الوطنية المنتمي إلى أقصى اليمين.
(٧) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، ص٦-٧.

ب- تشجيع النساء على الإنجاب بدون زواج. فبعد أن شهدت أوروبا انخفاضًا حادًا في معدلات الولادة، بدأت الحكومات الأوروبية تشجع على الإنجاب، وتدفع الأموال للنساء مقابل ذلك؛ حيث تتقاضى الأمهات غير المتزوجات شهريًا إعانات اجتماعية بمبلغ يتراوح ما بين ٤٠٠-٥٠٠ دولار أمريكي عن الطفل الواحد.[١]

ج- بزوغ دعوات إلى التمسك بالقيم العائلية، كما هو الحال في بريطانيا؛ حيث خطف حزب العمال بزعامة توني بلير هذه الفكرة من حزب المحافظين.[٢]

جـ- أهم القيم التي تبنى عليها العلاقات في الأسرة الغربية:

إن القوانين الوضعية الغربية التي تمنح المرأة المساعدات الاجتماعية، تشترط ألا يكون في بيتها رجل.[٣] وكان من نتائج هذا الواقع أن بدأت المجتمعات الغربية تشهد تراجعًا في القيم الأخلاقية، على حساب قيم جديدة، من بينها:

١- الفردية التي تحكم العلاقات الأسرية؛ حيث أخذ «التنافس بين الأفراد يتنامى على حساب الترابط الأسري، وأصبح وجود (خيارات) هو ديدن الجميع، وليس بقاء (الأواصر) الأسرية. وحسب المنطق الرأسمالي فإن الأولاد لم يعودوا يمثلون (محور الربح) بل أصبحوا (محور التكاليف)».[٤]

وفي هذا المجال أكدت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الأمريكية في تقرير نشرته في شهر ديسمبر ١٩٩٦م، أن «أرباب الأسر الأمريكية من العاملين في مختلف المهن يعانون من عدم تمكنهم من التوفيق بين التزاماتهم الأسرية وبين حاجاتهم إلى تحقيق النجاح المنشود في مجال عملهم، الأمر الذي يلقي بظلاله على علاقة هؤلاء بأطفالهم» . وأشار التقرير إلى أن «ظاهرة ذهاب الأمهات إلى العمل، وبقاء الآباء في المنزل تشكل تهديدًا خطيرًا على حياة الأسر الأمريكية».[٥]

وكان من نتائج هذه الفردية أن بدأت الدول تتدخل في عملية تربية الأولاد، والاهتمام بهم وتعليمهم ما تراه مناسبًا لسياساتها واتجاهاتها، حتى ولو كانت هذه السياسات لا تتناسب مع عقيدة الأب ورغبته في تعليم أولاده. علمًا بأن هذا التدخل من قِبَل الدول لا يقتصر على النظام التعليمي خارج المنزل، بل يَطال أيضًا تربية الأولاد داخل المنزل؛ حيث كان لالتزام الدول بالاتفاقيات الدولية أثره في فرض القوانين التي تمنع الأب من استخدام الوسائل التربوية التي تنتقص من حقوق الطفل. ففي إنجلترا مثلاً يتعرض الأب للمحاكمة بتهمة القسوة فيما لو عامل أطفاله عين المعاملة التي كان الأب منذ مائة سنة فقط خليقًا أن يراها كفيلة لحسن تنشئتهم.

أكدت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الأمريكية في تقرير نشرته في شهر ديسمبر ١٩٩٦م، أن «أرباب الأسر الأمريكية من العاملين في مختلف المهن يعانون من عدم تمكنهم من التوفيق بين التزاماتهم الأسرية وبين حاجاتهم إلى تحقيق النجاح المنشود في مجال عملهم، الأمر الذي يلقي بظلاله على علاقة هؤلاء بأطفالهم» .

ومن نماذج هذا التدخل نشر التعليم الجنسي داخل المدارس، ومنع الأهل من التدخل في خصوصية أبنائهم المتعلقة بأُمورهم الجنسية والتناسلية. ليس ذلك فحسب، بل إن بعض الدول تؤمن للفتاة القاصر الحامل المسكن لها ولطفلها.

٢- انشغال الأهل عن وظيفتهم التربوية التي كُلِّفوا بها، فباتت كثرة أعمال الآباء لا تسمح لهم برؤية أبنائهم وقتًا كافيًا. أما الأمهات اللاتي يشكِّلن مع أبنائهن النسبة الكبيرة من عائلات

(١) أحمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٩-٧٠.
(٣) المرجع السابق، ص ٦٦.
(٤) المرجع السابق، ص ٦٦.
(٥) المرجع السابق، ص ٥٨.

«الوالد المنفرد»؛ فإنهـــن بدورهن بِتن يركضن من أجل تأمين متطلبات معيشة الأسرة المتزايدة والتي من بينها كلفة حاضنة الأولاد.

٣- فقدان قيمـــة الترابط بين أفراد العائلة؛ نتيجة تطبيق مفهوم الحرية الشـــخصية، فـــكان لانفصال الولد عن أهله عندما يبلغ سن النضوج، وخروجه من دائرة الأســـرة للعيش وفق مفهومه للتحرر والاعتماد على الـــذات، أثره في إضعاف مكانة العائلة والعلاقة بين الآباء والأبناء «الذين وجدوا أنفســـهم ضمن نسق حضاري مـــادي لا يولـــي أي اهتمام لقيـــم التكافل والتراحـــم والتعاضـــد. فعوامل التقـــدم الاقتصادي وسيطرة الفلسفة المادية التي تؤمن فقط بالأثر المادي للجهد الإنســـاني، وتحقّر من شأن الروح وتعادي دور الديـــن كان لها تأثيـــر كبير وكبير جـــدًا على البنية الاجتماعية في الغرب».[١]

ثانيًا: القيم الغربية وأثرها على الأسرة المسلمة:

تتمتع الأسرة في الإســـلام بالقدسية، وقد أوضح القرآن الكريم، والســـنة النبوية الشريفة، وكتب الفقه الإسلامي الأحكام الخاصة بالأسرة، وكيفية المحافظة عليها، والمســـئولية الملقاة على عاتـــق كل من الرجل والمرأة في هذا المجال.

١- مصادر القيم الإسلامية التي تحكم الأسرة:

لا يعد الإســـلام المصدر الوحيد للقيم التي تحكم المجتمعـــات الإســـلامية؛ فإن كثيرًا مـــن هذه القيم وُجدت في العصر الجاهلي، ولما جاء الإســـلام أقر بعضها وثبَّتها، ومنها: قيم الجود والكرم والشـــجاعة والنخـــوة، وإغاثة الملهوف، وحماية الجار...إلخ. وقد أضاف الإســـلام إليها قيمًا جديـــدة أصيلة تتناول كل نواحي الحياة الفردية، والأســـرية والاجتماعية، والاقتصادية والسياسية.

وكان من بين القيم الأســـرية التي أوجدها الإسلام قِيَـــم التعـــاون والعمل بـــروح الجماعـــة، والتضامن والتكافـــل، والعطف على الصغيـــر واليتيم، واحترام الكبير وطاعة الأبوين، والدفاع عن الحرمات، والعفة وغض البصر، والنظافة والطهارة.. إلى غير ذلك من القيم التي توارثها أبناء الأمة الإسلامية من جيل إلى جيل، واحتكموا إليها في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

إنّ تحلي أبناء الإسلام بهذه القيم هي التي حفظتهم حتى اليوم من التفكك والتشرذم الذي أصاب غيرهم من الأمم. وهذه الخصوصية وهذا التميز على سائر الأمم، هو الذي دفـــع بأعدائهم أن يعملوا بجهد وكد لتفكيك الأسرة الإسلامية، مستخدمين لذلك وسائلهم الاقتصاديـــة والثقافية والإعلامية مـــن أجل ضمان نجاحهم في مهمتهم.

٢- أهم المتغيرات التي طرأت على الأسرة المسلمة:

إن مـــن أول الآثـــار التي بدأت تظهر على الأســـرة المســـلمة نتيجة تأثرها بالغرب، هو التغير في شـــكل الأسرة، ففيما كانت الأسرة الممتدة التي تضم الأجداد والزوجـــين والأبنـــاء وزوجاتهم، والأحفـــاد والأصهار والأعمـــام، ترتبط فيما بينها بربـــاط أبدي، قائم على التعاون والتآزر من أجل توفير العمل والمســـكن والزواج والحماية لكل أفرادها منذ الميلاد وحتى الممات، تحول شكل هذه الأسرة إلى الأسرة النووية المؤلفة من الزوج والزوجة وأولادهما، لتضعف بذلك صلة الرحم التي دعا الإسلام إلى المحافظة عليها، ولتقضي على «الجماعية التي كانت سمة قيمية مميزة للعائلة الممتدة».[٢]

هـــذا ولا يقتصر التغيير على الشـــكل فقط، وإنما طال أيضًا الوظائف والمسئوليات.

ومن المتغيرات التي يمكن ملاحظتها:

١- **تأخر سن الزواج**، بل والعزوف عنه نهائيًا في بعض الحالات. وذلك نتيجة للضائقة الاقتصادية والبطالة

(١) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، مرجع سابق، ص ٥.

(٢) تغير القيم في العائلة العربية، ص ٢٦.

وغلاء المهور، مما تسبب في وجود كثير من المشكلات الاجتماعية، أولها عنوسة الشبان والشابات. ففي مصر مثلاً، ذكرت إحدى الدراسات، الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية مؤخرًا أن نسبة غير المتزوجين من الشبان والشابات بلغت بشكل عام حوالي ٣٠٪، وبالتحديد ٢٩,٧٪ للذكور و٢٨,٤٪. وكذلك فإن هذه العنوسة تسببت وفق دراسة أجراها المركز القومي للسموم في القاهرة بانتحار ٢٧٠٠ فتاة خلال عام واحد.[١]

وقد عمد بعض الشباب من أجل إشباع غريزتهم الجنسية إلى طرق عديدة، منها ما يُعرف بالزواج العرفي، أو زواج المسيار، ومنها ما يُعرف بالمساكنة التي بدأت تأخذ طريقها إلى بعض المجتمعات العربية المنفتحة نوعًا ما، مثل لبنان وتونس وسوريا وغيرها. ففي سوريا مثلاً يعزو بعض الخبراء الاجتماعيين بروز هذه الظاهرة المحدودة إلى انتشار البطالة بين الشباب وعدم قدرتهم على تحمل مسئوليات الزواج.[٢]

أما في لبنان فقد ذكر الدكتور أسامة طبارة أستاذ علم الاجتماع في الجامعة اللبنانية أن «التماهي بالغرب والتقليد الأعمى لنمط وأسلوب الحياة الغربية هو أحد الأسباب الرئيسة في تمسّك هؤلاء بالمساكنة».[٣]

٢- **تحول العلاقات بين المرأة والرجل** من علاقات سكن ومودة ورحمة، وتضحية وتوازن في العلاقات والحقوق والواجبات، «النابعة من التمسك بشرع الله العظيم، إلى نوع من الثنائية المتناقضة التي تؤذن بالصراع بين شقي النفس الواحدة، وبين الأبناء والبنات، والصغار والكبار».[٤]

وقد نتج عن هذه التحولات أمور خطيرة، على رأسها ضعف قوامة الرجل على بيته؛ حيث كان لخروج المرأة إلى العمل، واستقلالها الاقتصادي عن الرجل أثره في نشوء نوع من الاستقلالية لديها جعلها تتعالى على الرجل. ومما زكى هذا الأمر تكاسل بعض الرجال وتخليهم عن مسئولياتهم التي فرضها الله عز وجل عليهم.

وقد كان من نتائج غياب أو ضعف القوامة أيضًا أن بدأت تظهر بعض عوامل التمرد على مبدأ الطاعة المرتبط بالقوامة. وفي ذلك تشير دراسة أنثروبولوجية لمجتمع النخبة في مدينة جدة إلى أن مفهوم الطاعة عند المرأة قد بدأ في التغير، «فالزوجة الآن تخرج من البيت للزيارات والتسوق بدون أن ترجع في ذلك إلى زوجها، كما كانت تفعل أمها. ومع ذلك فإن استقلاليتها في الحركة خارج المنزل تظل في التحليل الأخير مقيدة من جانب زوجها».[٥]

٣- **سوء تربية الأطفال**، وخاصة من الناحية الصحية والنفسية. وذلك بسبب غلبة النظرة المادية الاستهلاكية؛ حيث لا يقوم أحد بعمل إلا بأجر، وخاصة النساء، اللاتي تأثرن بالنظرة الغربية التي تطالب باعتبار وظيفة المرأة وظيفة اجتماعية تستحق الأجر المادي عليها، مما حول العلاقة بين الزوجين كما وصفها الدكتور عبد الوهاب المسيري إلى «علاقة تعاقدية مادية، وليست علاقة تراحمية تعاطفية».[٦]

لقد أذنت كل هذه التغيرات ببداية تحول من القِيم الجماعية إلى القيم الفردية. فغاب مفهوم التضامن الذي كان موجودًا داخل الأسرة الكبيرة، وتخلى كثير من الأبناء عن القيام بواجباتهم الأساسية في رعاية ذويهم عند الكِبر أو العجز أو المرض. ولعل «الزيادة في عدد الدور التي ترعى الآن كبار السن بعد أن كان مكانهم ضمن العائلة الممتدة من المؤشرات المهمة جدًّا

(١) العربية. نت.
(٢) ثنائي يرفض اعتبارها مرحلة ما قبل الارتباط الدائم، العربية. نت، ٧ يونيو ٢٠٠٦م.
(٣) المساكنة، انتصار الرغبة على التقاليد ٢٣ آذار ٢٠١٠م، موقع لبنان الآن.
(٤) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، مرجع سابق، ص ٣٤٨.
(٥) ثريا التركي، تغير القيم في العائلة العربية، مرجع سابق، ص٣٠.
(٦) جاسم محمد المطوع، التحديات الاجتماعية التي تواجه الأسرة، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، مرجع سابق، ص ٢٢٦.

على تغير العلاقة بين الكبار والصغار».[١]

٤- تعديل كثير من القوانين العربية حتى تتناسب مع الدعوات الغربية، ومن هذه القوانين، قوانين الأحوال الشخصية، المتعلقة بالزواج والطلاق، والإرث والحضانة، ورفع سن الزواج وغير ذلك من القضايا التي تحتكم إلى الشريعة الإسلامية. هذا إضافة إلى الدعوات لإقرار قانون الزواج المدني الذي ينزع عن الزواج صفته الشرعية الدينية ليجعله بيد الدولة تحت حجة رفع التمييز عن المرأة ومساواتها بالرجل.

تسعى الأمم المتحدة من خلال منظماتها ومؤتمراتها، إلى تعميم النظرة الغربية لقضايا المرأة والأسرة، والضغط على الحكومات العربية والإسلامية من أجل تطبيق توصياتها المخالفة في كثير من بنودها للشريعة الإسلامية.

ومن هذه القوانين التي يطالب بتعديلها قوانين العقوبات التي تتعلق بجرائم الزنا، وخاصة زنا الزوجة، والإجهاض، والتحرش الجنسي. إضافة إلى القوانين التي تجرّم العنف الأسري. وقد أقر مجلس الوزراء اللبناني في جلسته المنعقدة في ٦ أبريل ٢٠١٠م قانوناً للعنف الأسري، ومن بين بنوده معاقبة «كل من أكره زوجته بالعنف والتهديد على الجماع بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين».[٢]

العوامل التي ساهمت في تغيير واقع الأسرة المسلمة:

أولاً: العوامل الخارجية:

تعرّف العولمة Globalization بأنها القوة بمفهومها الشامل الاقتصادي والسياسي والعسكري والإعلامي والثقافي، وهي نتاج داخلي محض للرأسمالية المعاصرة يتجسد في الشركات المتعددة الجنسية التي كان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد فيها.[٣]

هذا التعريف الذي يظهر فيه سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى السيطرة على العالم، دفع بكثير من المفكرين إلى عدم التمييز بين العولمة والأمركة.

وتشكل العولمة الثقافية إحدى الوسائل المهمة في اختراق ثقافات الشعوب واستعمار عقولهم وأفكارهم وتوجهاتهم، وبالتالي إلغاء تأثير الدين على حياتهم، واستبداله بالفكر العلماني الغربي الذي يدعو إلى الفصل بين الدين والحياة، كما يدعو إلى التمتع بمباهج الحياة وفق ثقافة استهلاكية تبحث عن الرفاهيات المادية والمعنوية، وتقديم المصالح الفردية والمنافع الشخصية على المصالح الجماعية.

وللعولمة الثقافية أدوات عديدة تستخدمها في سبيل إحكام سيطرتها على الشعوب وضمان نجاح مهمتها، ومن بين هذه الأدوات:

منظمة الأمم المتحدة وأدواتها:

تسعى الأمم المتحدة من خلال منظماتها ومؤتمراتها[٤]، إلى تعميم النظرة الغربية لقضايا المرأة والأسرة، والضغط على الحكومات العربية والإسلامية من أجل تطبيق توصياتها المخالفة في كثير من بنودها للشريعة الإسلامية. ومن الأمور التي تسعى إلى فرضها أو تعديلها فيما يتعلق بالأسرة: «السماح بزواج المسلمة بغير المسلم، إلغاء المهر، وإلغاء ولاية الأب على البنت البكر، وكذلك إلغاء طاعة الزوجة للزوج، وتجريم وطء الزوجة بغير كامل رضاها، واستحداث جريمة اسمها (الاغتصاب الزوجي) لتحطيم العلاقة بين الزوجين، وتجريم تأديب الأبناء، وبالتالي رفع ولاية الأب عن الأبناء».[٥]

(١) ثريا التركي، تغير القيم في العائلة العربية، مرجع سابق، ص ٣١.
(٢) النجار يحيل مشروع قانون حماية النساء من العنف الأسري، إلى مجلس الوزراء، موقع بوابة لبنان للتنمية والمعرفة.
(٣) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، مرجع سابق، ص ٢٨.
(٤) أبرز هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة، مؤتمر المكسيك ١٩٧٥م، ومؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٠م، ومؤتمر نيروبي ١٩٨٥م، ومؤتمر بكين ١٩٩٥م وتوابعه ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ و٢٠١٠م.
(٥) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، مرجع سابق.

إضافة إلى ذلك استعانت هذه المنظمة، من أجل ضمان نجاح مهمتها، بالحركات النسائية المحلية الداعية إلى تحرير المرأة، والتي كان لها دور في تحويل العلاقة بين الرجل والمرأة إلى علاقة تصادمية، وذلك عبر تسليط الأضواء على قضية المرأة بشكل منفصل عن قضايا الأسرة، وعبر الدعوة إلى «التخلص من أعباء الأسرة، بدعوى أن النظام الأسري ضد طباع البشر، وأن القيود الاجتماعية هي التي فرضته في إطار الضغوط المستمرة من جانب الرجل لاستعباد المرأة والسيطرة عليها، وتكبيلها بأعباء رعاية الأطفال والواجبات المنزلية».[1]

نشر القيم المادية الاستهلاكية:

لقد كان من نتائج تحول العالم إلى سوق استهلاكية كبيرة لتصريف المنتجات الغربية، أثره على الأسرة العربية والمسلمة التي كان لتأثرها بهذه الفلسفة دوره في بروز قيم جديدة، وعلى رأسها قيمتان: «قيمة الرغبة الجامحة في الاستكثار من المال، وتقييم كل شيء على أساس (قيمته) المادية، وهي رغبة لا سقف لها، ولا حدّ يحدها. والقيمة الثانية هي قيمة المنافسة التي تتحول إلى صراع، واستعداد عقلي ونفسي لاستبعاد الآخر وتصفية وجوده».[2]

كان من نتائج تحول العالم إلى سوق استهلاكية كبيرة لتصريف المنتجات الغربية، أثره على الأسرة العربية والمسلمة التي كان لتأثرها بهذه الفلسفة دوره في بروز قيم جديدة، وعلى رأسها قيمتان: «قيمة الرغبة الجامحة في الاستكثار من المال، وتقييم كل شيء على أساس (قيمته) المادية، وهي رغبة لا سقف لها، ولا حدّ يحدها».

وكان من أبرز نتائج انتشار هذه القيم، غلبة الاعتبارات المادية عند الإقدام على الزواج، وأثناء اختيار الزوج أو الزوجة. إضافة إلى انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج، هربًا من التزامات ومسئوليات الزواج. وكذلك كان من بين هذه النتائج «سعي أفراد الأسرة إلى البحث عن مصادر جديدة للمال، وإلى زيادة ساعات العمل، مما أدى إلى التخفيف من قدرة الوالدين والأم خصوصًا على التوجيه والإعداد. كما أنه يقلل فرص اللقاء بين أفراد الأسرة، وينتج عن ذلك ضعف الروابط والأواصر بين أفراد الأسرة».[3]

تعميم قيم العولمة عبر وسائل الإعلام:

يتيح الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة (الحاسوب، ألعاب الفيديو، الإنترنت، الهاتف النقال) لأفراد الأسرة العربية فرصًا عديدة للتعرف على العالم الخارجي، والتعلم، واكتساب خبرات جديدة، وحتى الدعوة إلى الله عز وجل. إلا أن هناك في المقابل عددًا من المخاطر والتحديات التي تفوق في خطورتها الإيجابيات المذكورة، ومن بينها :

أ- نقل ثقافة العنف والإثارة والجريمة عبر هذه الوسائل. فقد لخصت منظمة اليونسكو نتائج الأبحاث التي تتعلق بأثر وسائل الإعلام على الشباب، ومدى أثر أفلام العصابات على المراهقين، وخطرها الدائم على نفوس الشباب واليافعين، بالعبارة التالية: (إن أفلام العصابات هي السبب في العقد النفسية الخطيرة. ولا يرجع ذلك إلى أنها تحبّذ الجرائم فحسب، وإنما إلى ما تورثه من اضطرابات أخلاقية تكمن وراء الجرائم المختلفة).

ب- نشر القيم الغربية عبر البرامج الإعلامية المستوردة. ومن هذه القيم المتعلقة بالأسرة قيم الفردية والاستهلاكية. وهذا الأمر لا يقتصر على البرامج المخصصة للكبار، بل إن بعض البرامج الكرتونية الموجهة للأطفال تعرض في منتجاتها بعض هذه القيم. وعلى سبيل المثال؛ فإن أبطال برامج «والت

(١) مازن بن صالح مطبقاني، الغرب من الداخل، الأسرة في بعض المجتمعات الغربية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) أسعد السحمراني، الأسرة العربية والتحديات الفكرية، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٩.

ديزني» لا يتزوجون، ولكن يقومون بعلاقات حب حرة، فميكي ماوس يحب ميمي، ولكنه لا يتزوجها أبدًا، وعم دهب لا زوجة له، وعم بندق لا زوجة له، وكذلك عبقرينو وبطوط، ففكرة الأسرة غير موجودة في كل هذا الفيض من الإنتاج الذي يغزو العالم بأسره».[١]

ج- إضعاف التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، وميل أفرادها، وخاصة الأطفال والمراهقين إلى العزلة عن بقية أفراد الأسرة. لقد أدت هذه الوسائل «بالإنسان لأن يتواجد جسديًا في مكان وفكريًا وعاطفيًا واجتماعيًا في مكان آخر. لقد فصلت الحيز المادي للإنسان عن الحيز الخاص بالمشاعر».[٢]

د- نقل المشكلات الأسرية المنتشرة في الغرب عبر الأقمار الاصطناعية والقنوات الفضائية، الأمر الذي يؤثر على نظرة الطفل لمعنى الأسرة، ولمفهومها الحقيقي في كيان المجتمع والأمة، وكذلك يشوش ذهنه بالصور الزائفة لتلك المجتمعات المتحررة: من اختلاط دون ضوابط شرعية، ومعاشرة محرمة، وشذوذ جنسي، وعادات غربية دخيلة، ومفاهيم معكوسة مغالط فيها.[٣]

هـ- نسخ كثير من البرامج الغربية إلى العربية، مع ما فيها من مساوئ. ومن هذه البرامج ما يعرف ببرامج تلفزيون الواقع، مثل برنامج ستار أكاديمي الذي يجمع بين الشبان والشابات في منزل واحد لمدة تزيد عن أربعة أشهر، مع ما يحدث في داخل هذا المنزل من اختلاط وإباحية، وما إلى ذلك من تصرفات تنقل مباشرة على الهواء.

ثانيا: العوامل الداخلية:

إن من بين العوامل التي ساهمت في نجاح القوى الغربية في التغلغل إلى مجتمعاتنا الإسلامية هو جهل كثير من أبناء الإسلام بالأحكام الشرعية، وخاصة تلك التي تتعلق بالأسرة وبالعلاقات الزوجية، مما سهّل الطريق أمام الغربيين وأتباعهم من الداخل في بث دعواهم الهدامة، ومن بين هذه الأمور **التي تحدث ما يلي:**

١- سوء فهم الدين ومقاصده الشرعية فيما يتعلق بالعلاقة الزوجية، واستغلال هذا الدين من أجل تحقيق بعض المآرب الشخصية. ومنها حرمان المرأة من حقوقها التي ضمنها لها الإسلام، وبخاصة فيما يتعلق بموافقتها على العريس، وبالطلاق والخلع، والتفريق، والإرث، وممارسة سلطة القوامة التي كثيرًا ما تُستخدم كوسيلة للاستبداد وممارسة العنف والظلم تجاه المرأة خاصة والأسرة عامة.

٢- جمود قوانين الأسرة عن فهم متطلبات التطور الاجتماعي، إضافة إلى أن بعض الممارسات القضائية السيئة والمنحازة في كثير من الأحيان لصالح الرجل؛ جعلت دعاة تحرير المرأة من الداخل والخارج يستغلون هذا الواقع من أجل شن هجماتهم ضد الأسرة في المجتمعات الإسلامية متهمين «الإسلام بإذلال المرأة، وإنكار حقوقها الإنسانية في الزواج والإرث والشهادة، مما يشعر المرأة بالظلم والقهر والكبت والاضطهاد».[٤]

٣- انتشار بعض الأعراف الموروثة الخاطئة البعيدة عن ثوابت الشرع، منها التمييز بين الذكر والأنثى، وحرمان النساء من الإرث، وحبس المرأة عن الزواج إلا من أحد أقاربها، وحرمان المرأة من الزواج من غير طبقتها، والنظرة الدونية إلى المرأة المطلَّقة وإلى المرأة بشكل عام باعتبارها «ناقصة عقل ودين، ومن ثم فلا يمكن الاعتماد عليها فيما يحتاج إلى إعمال العقل والفكر».[٥]

(١) نجلاء القليوبي، الإعلام والأسرة، دراسة قدمت في الملتقى الدوري الثاني للمفكرات المسلمات في طهران، موقع الاتحاد النسائي الإسلامي العالمي، ص ٨.

(٢) نايف كريم، متغيرات التكنولوجيا ووسائل الاتصال، مؤتمر الأسرة العربية في وجه التحديات، ص ١٥٦. .

(٣) منير سعد الدين، التناقض في تربية الطفل بين الأسرة ووسائل الإعلام، مؤتمر الأسرة العربية.. ص ١٨٤.

(٤) محمد فاروق النبهان، أثر القيم الدينية في استقرار الأسرة، من كتاب أزمة القيم ودور الأسرة ص ٢١١-٢١٢.

(٥) أمة السلام أحمد رجاء، المرأة بين ثوابت الإسلام وأعراف المجتمعات، من كتاب مؤتمر المرأة العربية في مواجهة التحديات، ص ٤٢-٤٣.

ثالثًا : الوسائل الكفيلة بتحصين الأسرة المسلمة:

إن ما ورد سابقًا من مخاطر تهدّد قيم الأسرة المسلمة؛ نتيجة تداخلات العوامل الخارجية والداخلية؛ لا يعني بحال من الأحول استيراد الحلول البعيدة عن قيم وتقاليد المجتمع، بل إن إصلاح أوضاع الأسرة المسلمة يكون من خلال الشريعة الإسلامية التي سمحت لهذه الأسرة بالوجود، فالدين هو الذي يحدد لأفراد الأسرة حقوقهم وواجباتهم والأدوار المنوطة بهم.

من هنا فإن أي إصلاح لأي خلل يطرأ على هذه الأسرة؛ ينبغي أن يتم في إطار مرجعيتها الأولى أي الإسلام، وبالتعاون بين الأفراد المكونين للأسرة، وبين مؤسسات المجتمع كلها. فلهذا المجتمع بأجهزته المتعددة أدوار عديدة في نجاح الأسرة، لا تقل أهمية عن دور الأسرة نفسها. بل ربما تتجاوزها أحيانًا؛ نظرًا لتعدد الإمكانات التي يمتلكها المجتمع، وقد لا تملكها الأسرة. وكون الفرد لا يعيش وحيدًا، بل هو ابن مجتمعه وابن بيئته، مما يجعل التأثير عبر المحاكاة والتقليد أمرًا كثير الفائدة.

١- دور الأفراد في التمسك بالقيم الإسلامية:

يتحدد دور الإنسان في الحفاظ على كيان الأسرة بدءًا بمسئولياته الفردية التي حدّدها له الإسلام من ناحية تقويم نفسه وحفظ جوارحه من ارتكاب السيئات والمعاصي، وهذه المسئولية حددها الله عز وجل بقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. وقد بيّنها الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه ، وعن علمه فيم فعل فيه، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه ، وعن جسمه فيم أبلاه».[١] وصولاً لمسئوليته تجاه أهله، فهو المكلف بالإنفاق عليهم والعطف عليهم ورعاية شؤونهم، وهو يُحاسَب على إهماله لهذه المسئولية، وفي هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «كفى بالمرء إثمًا أن يضيّع من يقوت».[٢]

وهذه المسئولية تستوجب أن يراعي كل من الرجل والمرأة حقوق الله في التعامل مع بعضهم، ومع باقي أفراد الأسرة، وأن يقوما بواجباتهم في تربية أبنائهم التربية الإيمانية التي تقيهم، وتحصنهم داخليًا من أية مغريات خارجية يمكن أن يتعرضوا لها.

ولا يجب أن تقتصر التربية الإيمانية على جانب العبادات وتأدية الشعائر فقط، بل يدخل في هذه التربية زرع القيم والأخلاق والفضائل، وعلى رأسها قيم التكافل والتعاون والعدالة، وما إلى ذلك من قيم أسرية.

وتأتي أهمية التركيز على دور الأفراد في التمسك بالقيم الأسرية، نتيجة للدور الذي يوليه نظام العلمنة الغربي لهؤلاء الأفراد؛ حيث إنه لا ينظر إلى الأسرة على أنها كيان خاص له واجبات على الأفراد المنتمين له، بل إنه يتجاهل دور الأسرة وحقوقها ليركز على أدوار الأفراد وحقوقهم، ويتم تحديد حقوق كل طرف من قبل القانون، الذي يصبح هو الحامي لحقوق كل طرف، ولينتهي بذلك الدور الجماعي للأسرة، ولتنتهي الشخصية الاجتماعية الاعتبارية للأسرة.[٣]

٢- دور الأسرة في التحصين الداخلي:

تقوم الأسرة المسلمة بدور كبير في الحفاظ على الهوية الإسلامية، وحماية أبنائها من الاغتراب الثقافي والاجتماعي الذي بدأ يتسلل إليها بقصد أحيانًا، وبغير قصد أحيانًا أخرى.

ومن الأمور الإيجابية المهمة التي يمكن أن يكون للأسرة دور كبير فيها، هو تنشئة الأبناء على القيم الإسلامية، وتعزيز انتمائهم للغتهم ودينهم وثقافتهم وتاريخهم؛ ليأخذوا من هذا الانتماء منطلقًا لتقييم

(١) رواه الترمذي وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي برقم ٢٤١٧.

(٢) رواه أبو داود ١٦٩٢ وحسنه الألباني.

(٣) رفيق حبيب، الأسرة المستهدف الأول للعلمنة، موقع إخوان أون لاين.

كل ما هـو وافد من الغرب، وعلى رأسـه ما يعرض في وسـائل الاتصال من قيم تشجّع على الاستهلاك والعنف والفردية.

وكذلك فإن للأسـرة دور مهم في تنمية مشـاعر أفرادها في إطار من التوافق والانسجام، وعدم تحويل العلاقة بينهم إلى صراع وصدام، بل إلى تكافل وتراحم وتكامل في إطار المرجعية الإسلامية التي حفظت لكل منهم حقوقه وحددت واجباته.

٣- دور الدول ومؤسسات المجتمع في كبح جماح التغريب:

يحتاج أمر المحافظة على قيم الأسـرة المسلمة إلى تضافـر جهود قوى المجتمع المتعـددة من أجل وضع الخطـط والاسـتراتيجيات البعيـدة الأمد التـي تضمن حماية مؤسسـة الأسـرة من الاختراق، ومن هذه المؤسسات التي **لها دور فعال ما يلي:**

يحتاج أمر المحافظة على قيم الأسرة المسلمة إلى تضافر جهود قوى المجتمع المتعددة من أجل وضع الخطط والاستراتيجيات البعيدة الأمد التي تضمن حماية مؤسسة الأسرة من الاختراق

١- الدولـة ومؤسسـاتها الحكومية التي لها دور كبير في حماية الأسـرة المسلمة. وذلك عبر عدم سن القوانين المخالفة لطبيعتها وأصـل وجودها، وعلى رأس هذه القوانين تلك التي تدعو إليها المؤتمرات الدولية، مثل إباحة الإجهاض، ومنع الزواج المبكر، ورفع سن الزواج، وما إلى ذلك من مطالب تجاهر بها الحركات النسائية ومن وراءها من جهات دولية.

وتأتي أهمية الانتباه لخطورة هذا الأمر مع استخدام الجهات الدولية للترغيـب والترهيب، من أجل إرغام حكومات هـذه الدول على التوقيع علـى اتفاقياتها، وتعديل قوانينها الداخلية حتى تتناسب مع التوجهات الدولية، حتى ولو كانت هـذه التوجهات تتعارض مع الشرائع والأعراف والتقاليد والمبادئ الأخلاقية التي تؤمن بها هذه الدول. علمًا بأن بذور هذا التغيير بدأت تظهر في كثير من الدول العربية التي أخذت تعدل من قوانينها الداخلية، تماشيًا مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها.

٢- أجهـزة التعليم بمراحلها كافة؛ حيث ينبغي أن تشـمل المناهج المقترحة على تبيان لقيمة الأسـرة، «ومكانة المرأة في الإسلام، والمفهوم الشرعي للعلاقة بين الرجل والمـرأة، والحقوق الزوجية، والوسـائل الفاعلة في تربيـة الأولاد، وبيان الأفكار المتضاربة مع الفطرة. ويشـمل هـذا المنهج أيضًـا: عرضًا تاريخيًّا للجهود الدولية في إفسـاد المرأة والأسـرة المسلمة، وعولمة الحياة الاجتماعية عمومًا، عن طريق المؤتمرات العالمية، وبيـان أهدافها الخبيثة الحالية والمستقبلية».[١]

٣- أجهزة الإعـلام التي حلت مـكان الأم والأب فـي التربية، وبات لها تأثير كبير على الأطفال، خاصة مع سـرعة الاكتشـافات العلمية التي سـاهمت في وجود هـوة علمية وثقافيـة بين الأبناء والآباء في هـذه المجالات، حتى أصبح الولد هو الذي يعلّم أهله بدل أن يكون العكس، وكذلك ساهمت هذه الأدوات المستحدثة من تلفزيون وفيديو، وألعاب حاسـوب، وإنترنـت، في زيادة الهوة الاجتماعية بـين الطرفين، حتـى إن الدكتور أحمد عكاشـة رئيس جمعية الصحة النفسـية العالمية نقل واقع الأطفال اليوم مع هـذه التكنولوجيات الحديثة، فقال: «أتحدى أن يُمضِي أيّ منا أكثر من نصف ساعة مع ابنه أو ابنته في الحديث بعيدًا عن وسائل الاتصال والترفيه الحديثة وأهمها التليفزيون».[٢]

وإذا أُخذ بعين الاعتبار المواد الفاسدة والهابطة التي

(١) إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة، مرجع سابق، ص ٣٨٥.

(٢) نجلاء القليوبي، الإعلام والأسرة، مرجع سابق، ص ٩.

تُبَث عبر هذه الوسائل، والتي يتلقاها الأطفال عادة بالقبول؛ لعدم وجود مَلَكة النقد والتحليل لديهم، يمكن عندئذ إدراك الدور الكبير المنوط بالإعلام الإسلامي من أجل العمل على إنتاج الأفلام والمسلسلات والبرامج السينمائية والإذاعية والتلفزيونية الهادفة التي تنسجم ومبادئ ديننا الحنيف من جهة، وكذلك العمل على كشف زيف الغرب وأنظمته الإعلامية المعادية والمُضِلّة أمام الشعوب الإسلامية المستضعفة من جهة أخرى. (١)

٤- مؤسسات المجتمع بأنواعها كافة: الدعوية والاجتماعية والثقافية، التي يقع على عاتقها، وبغياب الدور الفاعل للدول والحكومات في بعض الأحيان، مهمة الحفاظ على الأسرة وقيمها. ومن بين النشاطات التي يمكن أن تقوم بها هذه المؤسسات: «التشجيع على الزواج وتيسيره، التوعية بالأحكام الشرعية المتعلقة بالأسرة وبالدراسات الاجتماعية والنفسية المتعلقة بها، رعاية الأمومة والطفولة والمسنين والزوجات في الخلافات الزوجية، ومشكلات الشباب مع الآباء والأمهات، إقامة مجالس الصلح بين أفراد الأسرة، العناية بدور الحضانة والمدارس ووسائل الإعلام والمساجد التي تمثل التربية الخارجية التي تشكل أفراد الأسرة من داخل نفوسهم».(٢)

كما أن لهذه المؤسسات دورًا كبيرًا في التعريف والتصدي ومواجهة وبيان الأهداف الحقيقية غير المعلنة التي ترمي إليها بعض المؤتمرات الدولية، والتعاون معًا من أجل فضح تلك الأهداف، وبيان شناعة وخبث تلك المقررات، والوقوف في وجه أي تغيير أو تعديل في القوانين المحلية وقوانين الأحوال الشخصية، لا يتناسب مع توجهات الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بأحكام الأسرة والمرأة والطفل.

الخاتمة:

إن التغيير في وظيفة الأسرة ومسئولياتها ومكوناتها التي ظهرت آثاره واضحة على الأسرة الغربية، بدأت للأسف تظهر على الأسرة المسلمة. ومن نماذجها: تخلي المرأة عن وظيفتها الأساسية وهي الأمومة، وتأخر سن الزواج، وغياب بعض المبادئ والقيم الأخلاقية التي كانت تحتكم إليها الأسرة المسلمة مثل قيم التعاون والرحمة والتعاضد والتعاون. وما إلى ذلك من قيم ساهمت في حفظ الأسرة المسلمة طوال القرون الماضية، في وجه التحديات الخارجية والداخلية التي كانت تواجهها.

إن موجة العولمة التي اكتسحت العالم بشكل كبير، وما تركته من أثر على القيم الأخلاقية والأسرية، يمكن ملاحظته عند الاطلاع على الجهود الضخمة التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل خوض «حرب القيم». فقد خصصت هذه الدولة مبلغ ٢١ مليار دولار في عام ٢٠٠٥م، لوسائل الإعلام العربية ومؤسسات البحث؛ بهدف ضمان نجاح تبني المسلمين لقيم الغرب، «وقد أطلقوا على تلك المنظومة القيمية الجديدة اسم «الإسلام المعتدل»، وإنصافًا لهذه التسمية يمكن إطلاق «الإسلام المعدَّل» عليها.(٣)

إن واقع انهيار الأسرة الغربية أمر اعترف به عقلاء الغرب، فقال ألكسيس كاريل في مؤلفه الشهير «الإنسان ذلك المجهول»: «أصبح الرجل والمرأة على السواء، ومن الصعب أن نحدد جنسهما: لتداخل وظائفهما، وبسبب مساواة لم تحترم الاختلاف الجوهري الذي أقره الرب في خلقه لكليهما».(٤)

كما أن هذا الواقع هو الذي دفع بآخرين إلى تحذير باقي المجتمعات من أن يصيبها ما أصاب المجتمعات الغربية. وفي هذا المجال حذرت الأمريكية «دالي

(١) فائزة النوري، مخاطر إعلامية تواجه الناشئة المسلمة، ص٣.
(٢) عبد الله بن وكيل الشيخ، الأسرة المسلمة وصيانتها من أخطار العولمة، ملحق مجلة البيان عدد٢٧١، ص ٣١.
(٣) الد زروان، قيم الغرب كخيار في مواجهة أفكار الإسلام، ص ٣.
(٤) عفاف عنيبة، الأسرة الغربية بين الثابت والمتغير في القوانين الوضعية، مرجع سابق، ص٧.

أدلياري»، رئيسة جمعية الأمهات الصغيرات، المسلمين من الانزلاق وراء الدعوات الهدامة التي تروّج لها منظمة الأمم المتحدة قائلة: «لقد دمـــروا المجتمع الأمريكي، وجاءوا الآن بأفكارهم للمجتمعات الإســـلامية حتى يدمروها ويدمروا المرأة ودورها فيها».[1]

(١) احمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، مرجع سابق، ص ٦٢.

معلومات إضافية

الأمم المتحدة والمؤتمرات الخاصة بالمرأة:

عقدت الأمم المتحدة أول مؤتمر عالمي خاص بالمرأة وهو: (مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم)، وذلك في عام ١٩٧٥م في المكسيك؛ حيث حضرته ١٣٣ دولة، واعتمد فيه أول خطة عالمية متعلقة بوضع المرأة على المستوى الحكومي وغير الحكومي في المجالات السياسية والاجتماعية والتدريب والعمل على حماية الأسرة.

كما اعتمدت خطة العمل العالمية لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم، للأعوام (١٩٧٦ - ١٩٨٥م) .

في عام ١٩٧٩م عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمرًا تحت شعار: (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) ، وخرج المؤتمرون باتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وجاءت هذه الاتفاقية لأول مرة بصيغة ملزمة قانونيًا للدول التي توافق عليها، إما بتصديقها أو بالانضمام إليها. وقد بلغ عدد الدول التي انضمت إلى هذه الاتفاقية مائة وثلاث وثلاثون دولة، إلى ما قبل مؤتمر بكين عام ١٩٩٥م.

في عام ١٩٨٠م عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم) في (كوبنهاجن) بالدانمارك وهو المؤتمر الثاني الخاص بالمرأة؛ وذلك لاستعراض وتقويم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للسنة الدولية للمرأة، ولتعديل البرامج المتعلقة بالنصف الثاني من العقد الأممي للمرأة.

في عام ١٩٨٥م عقد (المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلم) في (نيروبي) وهو المؤتمر الثالث الخاص بالمرأة والذي عرف باسم: (استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة)، وذلك من عام ١٩٨٦م حتى عام ٢٠٠٠م، وقد شارك فيه سبع وخمسون ومائة دولة.

في عام ١٩٩٥م عقدت الأمم المتحدة (المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة) في (بكين) ، وقد دعت فيه إلى مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة بنهاية القرن الحالي.

ويعتبر هذا المؤتمر متميزًا عن المؤتمرات الأخرى التي تبنتها الأمم المتحدة؛ حيث دعت فيه بصراحة وبوضوح إلى العديد من الأمور التي فيها مخالفة للشريعة الإسلامية، بل فيها مخالفة للفطرة التي فطر الله تعالى الناس عليها، **مثل**:

الدعوة إلى الحرية والمساواة - بمفهومهما المخالف للإسلام- والقضاء التام على أي فوارق بين الرجل والمرأة، دون النظر فيما قررته الشرائع السماوية، واقتضته الفطرة، وحتمته طبيعة المرأة وتكوينها.

الدعوة إلى فتح باب العلاقات الجنسية المحرمة شرعًا؛ **ومن ذلك:**

السماح بحرية الجنس، والتنفير من الزواج المبكر، والعمل على نشر وسائل منع الحمل، والحد من خصوبة الرجال، وتحديد النسل، والسماح بالإجهاض المأمون، والتركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره، وكذلك التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنسين في مبكرة، وتسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف.

كما أن في هذا المؤتمر إعلانًا للإباحية، وسلبًا لقوامة الإسلام على العباد، وسلبًا لولاية الآباء على الأبناء، وقوامة الرجال على النساء.

مؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة بالسكان والتي ناقشت قضايا متعلقة بالمرأة:

بالإضافة إلى هذه المؤتمرات الخاصة بالمرأة فهناك مؤتمرات أقامتها الأمم المتحدة خاصة بالسكان، إلا أنها ناقشت في وثائقها قضايا متعلقة بالمرأة وبالعقد الأممي الخاص بالمرأة، وهي:

١- (المؤتمر العالمي الأول للسكان) في رومانيا عام ١٩٧٤م.

٢- (المؤتمر الدولي المعني بالسكان) في المكسيك عام ١٩٨٤م.

٣- (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) في القاهرة عام ١٩٩٤م، وقد نوقشت في هذا المؤتمر قضايا شبيهة تمامًا بالقضايا التي سبق ذكرها في المؤتمر الرابع للمرأة ببكين، ويعد هذا المؤتمر من المؤتمرات التي أثارت وثيقته ضجة واسعة في العالم الإسلامي وغير الإسلامي؛ بسبب مخالفتها للشرائع السماوية وللفطرة السليمة.

مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة نوقشت فيها بعض قضايا المرأة:

١- (المؤتمر العالمي لتوفير التعليم للجميع) المنعقد في (جومتيان - تايلاند) عام ١٩٩٠م.

٢- (مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل) المنعقد في (نيويورك) عام ١٩٩٠م الذي أكد فيه ما ورد في اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩م، ومن ذلك: حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين، والدعوة إلى سلب ولاية الآباء على الأبناء.

٣- (المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية) المنعقد في (ريودي جانيرو البرازيل) عام ١٩٩٢م الذي أشير فيه إلى حقوق النساء في التحكم في قدرتهن على الإنجاب، والدعوة إلى إنشاء مرافق صحية وقائية وعلاجية للرعاية الصحية التناسلية تكون مأمونة وفعالة، وكذلك الدعوة إلى تحديد النسل.

٤- (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان) في النمسا، عام ١٩٩٣م، وطالب هذا المؤتمر بالتصديق العالمي من قبل جميع الدول على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٠م.

٥- (إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد النساء)، وذلك في عام ١٩٩٣م.

٦- (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية) الذي أقيم في كوبنهاجن عام ١٩٩٥م الذي تم فيه الإقرار بأشكال الأسرة المختلفة، والدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل، ومن ذلك إسقاط قوامة الرجل على المرأة داخل الأسرة، ودعوة الرجل لتحمل الأعباء المنزلية، ودعوة المرأة للخروج للمساهمة في سوق العمل، وكذلك إزالة

القيود المفروضة على المرأة في وراثة الممتلكات.

٧- (مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) (الموئل الثاني) الذي انعقد في (تركيا) عام ١٩٩٦م.

٨- (مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة عام ٢٠٠٠م المساواة والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين) الذي انعقد في (نيويورك)، وقد تضمنت وثيقة هذا المؤتمر التحضيرية ما يلي:

- الدعوة إلى الحرية الجنسية والإباحية للمراهقين والمراهقات والتبكير بها مع تأخير سن الزواج، وتشجيع جميع أنواع العلاقات الجنسية خارج إطار الأسرة الشرعية (رجل وامرأة) ، وتهميش دور الزواج في بناء الأسرة.

- إباحة الإجهاض.

- تكريس المفهوم الغربي للأسرة، وأنها تتكون من شخصين يمكن أن يكونا من نوع واحد (رجل + رجل، أو امرأة + امرأة) .

- تشجيع المرأة على رفض الأعمال المنزلية، بحجة أنها أعمال ليست ذات أجر.

- المطالبة بإنشاء محاكم أسرية من أجل محاكمة الزوج بتهمة اغتصاب زوجته.

- إباحة الشذوذ الجنسي (اللواط والسحاق)، والدعوة إلى مراجعة ونقض القوانين التي تعتبر الشذوذ الجنسي جريمة.

- فرض مفهوم المساواة الشكلي المطلق، والتماثل التام بين الرجل والمرأة في كل شيء بما في ذلك الواجبات: كالعمل، وحضانة الأطفال، والأعمال المنزلية، وفي الحقوق: كالميراث.

- المطالبة بإلغاء التحفظات التي أبدتها بعض الدول الإسلامية على وثيقة مؤتمر بكين ١٩٩٥م.

المصدر:

العولمة الاجتماعية للمرأة والأسرة، د. فؤاد بن عبدالكريم، موقع لها أون لاين:

http://www.lahaonline.com/index.php?option=content&task=view&id=6063